تمكين المرأة في قطاعات الدولة (القطاع العام – القطاع الخاص)

طالبة الماجستير
ايمان سالم حسين

الأستاذ الدكتورة
ظلال جواد كاظم

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات – قسم الجغرافية

البريد الإلكتروني Email : Dhlalj.kadhim@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة– القطاع العام– القطاع الخاص.

كيفية اقتباس البحث

حسين ، ايمان سالم، ظلال جواد كاظم، تمكين المرأة في قطاعات الدولة (القطاع العام – القطاع الخاص)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Empowering women in state sectors (public sector - private sector)

MA. Student Eman Salem Hussein

Professor Dr Dhilal Jawad Kazem

University OF Kufa - College of Education for Girls - Department of Geography

Keywords : Empowering women - public sector - private sector .

How To Cite This Article

Hussein, Eman Salem, Dhilal Jawad Kazem, Empowering women in state sectors (public sector - private sector), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Women are still governed by social customs and traditions that have a negative impact on women's economic empowerment, as evidenced by the fact that women do not have a large economic project of their own so as to reduce their role by the conservative traditions of society. The constituents for women's empowerment remain unclear because of the uncertainty in the implementation of plans and strategies for the qualification, training and education of women in order to rid them of the triad of poverty, ignorance and deprivation. The economic and political empowerment of women in Iraq is an absolute necessity that cannot afford to be postponed, because women are an important element in the strategy of state power. The participation rate of Iraqi women in the economic and political field is still low, especially since their right is reserved in the legislative aspect but is incomplete in the executive aspect. In addition to the existence of many challenges faced by women, foremost among which is the security situation, the absence of law, the

disruption of infrastructure and inequality between women and men, and after the events of April 9, 2003, there were wide participations of Iraqi women as they were able to prove their worth through their entry into work in various fields and ministries and the development of senior and secondary administrative positions.

المستخلص:

لا تزال المرأة محكومة بالعادات والتقاليد الاجتماعية والتي تكون ذات أثر سلبي على تمكين المرأة اقتصاديا والدليل على ذلك ان المرأة لم تمتلك مشروع اقتصادي كبير خاص بها وذلك لتحجيم دورها من قبل تقاليد المجتمع المحافظة. ولا تزال المقومات لتمكين المرأة غير واضحة المعالم بسبب الضبابية في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتأهل وتدريب وتعليم المرأة من اجل ان يخلصها من ثالوث الفقر والجهل والحرمان. يعد التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في العراق ضرورة قصوى لا يمكن ان تحتمل التأجيل، لأن المرأة عنصر مهم في استراتيجية قوة الدولة. ولاتزال نسبة مشاركة المرأة العراقية في المجال الاقتصادي والسياسي متدنية لاسيما أن حقها محفوظ في الجانب التشريعي الا انه غير مكتمل في الجانب التنفيذي. فضلا عن وجود الكثير من التحديات التي تتعرض لها المرأة وفي مقدمتها الوضع الامني وغياب القانون وتعطل البنى التحتية وعدم المساواة بين المرأة والرجل، وبعد أحداث ٩نيسان ٢٠٠٣ كانت هناك مشاركات واسعة للمرأة العراقية اذ استطاعت أن تثبت جدارتها وذلك من خلال دخولها العمل في شتى الميادين والوزارات وتسنمت المناصب الإدارية العليا والثانوية وامتلكت المشاريع التجارية الخاصة بها سواء كانت مشاريع صغيرة او كبيرة فضلا عن مزاولتها الاعمال الأخرى لتثبت ذاتها وتحقق رغبتها في الحصول على تمويل نفسها بنفسها. كما اثبتت دورها في أروقة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال الحصة النسائية الكوتا التي تمكنت من تحقيقها ويبين الوضع الديموغرافي في العراق ان نسبة الاناث تفوق نسبة الذكور وهذا بدوره يتطلب تبني الاجراءات اللازمة والسياسات الفاعلة للاستثمار الامثل لرأس المال البشري وان الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ تميز باحتوائه على مواد تدعم دور المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وان صنع القرار واتخاذه يرتبط كلياً بعملية تمكين المرأة.

المقدمة:

ان مشاركة المرأة في العمل بقيت محدودة تعاني من التهميش والاقصاء الاقتصادي والاجتماعي لسنين طويلة. ولأجل تعزيز مشاركتها لابد من إقرار المساواة بين الجنسين ودعم مشاركتها في المجالات الاقتصادية والسياسية.

هناك صلة واضحة للدور الثقافي بين الجنسين وحقوق المرأة واهتمام الجغرافية السياسية هو ان تسعى جاهدة الى الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة وتكون مهمتها في دراسة تأثير العوامل الجغرافية على تشكيل الأدوار بين الرجل والمرأة. تضمنت الدراسة مبحثين: المبحث الأول: تمكين المرأة في قطاعات الدولة

القطاع العام – القطاع الخاص. والمبحث الثاني: المجالات الضرورية التي تساهم في ازدهار مستقبل تمكين المرأة. وانتهت الدراسة بنتائج ومقترحات.

أولا: مشكلة الدراسة:

١- هل تمكنت المرأة من دخولها الى القطاع العام والقطاع الخاص في محافظة النجف الاشرف؟

٢- هل توجد خطط داعمة تساعد المرأة من الدخول الى العمل في محافظة النجف الاشرف؟

ثانيا: فرضية دراسة البحث:

١- دخلت المرأة الى قطاعات الدولة العام والخاص في محافظة النجف الاشرف.

٢ – هناك خطط داعمة ساهمت في توفير فرص للعمل تخص المرأة في محافظة النجف الاشرف.

ثالثا: منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل القوة الذي يعد المنهج الأساس في دراسات الجغرافية السياسية.

رابعا: هدف البحث:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة في المجتمع لأنه يوضح أهمية مشاركة المرأة في القطاعات الحيوية والاقتصادية وتأثير ذلك على المجتمع فضلا عن التحديات والمعوقات التي تقف امام منح المرأة المساحة والفرصة للتأثير في مجتمعها وبيئتها وتمكينها اقتصاديا في محافظة النجف الاشرف.

هيكلية البحث: تضمن البحث مقدمة ومبحثين: المبحث الأول: تمكين المرأة في قطاعات الدولة القطاع العام – القطاع الخاص ، والمبحث الثاني: المجالات الضرورية التي تساهم في ازدهار مستقبل تمكين المرأة في

النجف الاشرف، وانتهت الدراسة باستنتاجات ومقترحات.

خامسا: الحدود المكانية:

تحددت الدراسة بمحافظة النجف الاشرف التي تمتد على (٢٨٨٢٤) كم، شمالا، وهي من محافظات الفرات الأوسط وتقع فلكيا بين دائرتي عرض (٢٢.٥٠-٣٢.٢١) درجة شمالا، وبين

خطي طول (٤٢. ٥٠ – ٤٤. ٤٤) شرقا، وبذلك يكون شكلها أقرب الى المستطيل، اما واقعها المكاني تحدها شمالا محافظة كربلاء ومن الشمال الشرقي محافظة بابل ومن الشرق محافظة القادسية ومن الجنوب الشرقي محافظة المثنى ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال تحدها محافظة الانبار. كما في الخريطة (١).و(٢)

الخريطة (١) موقع محافظة النجف الاشرف من العراق

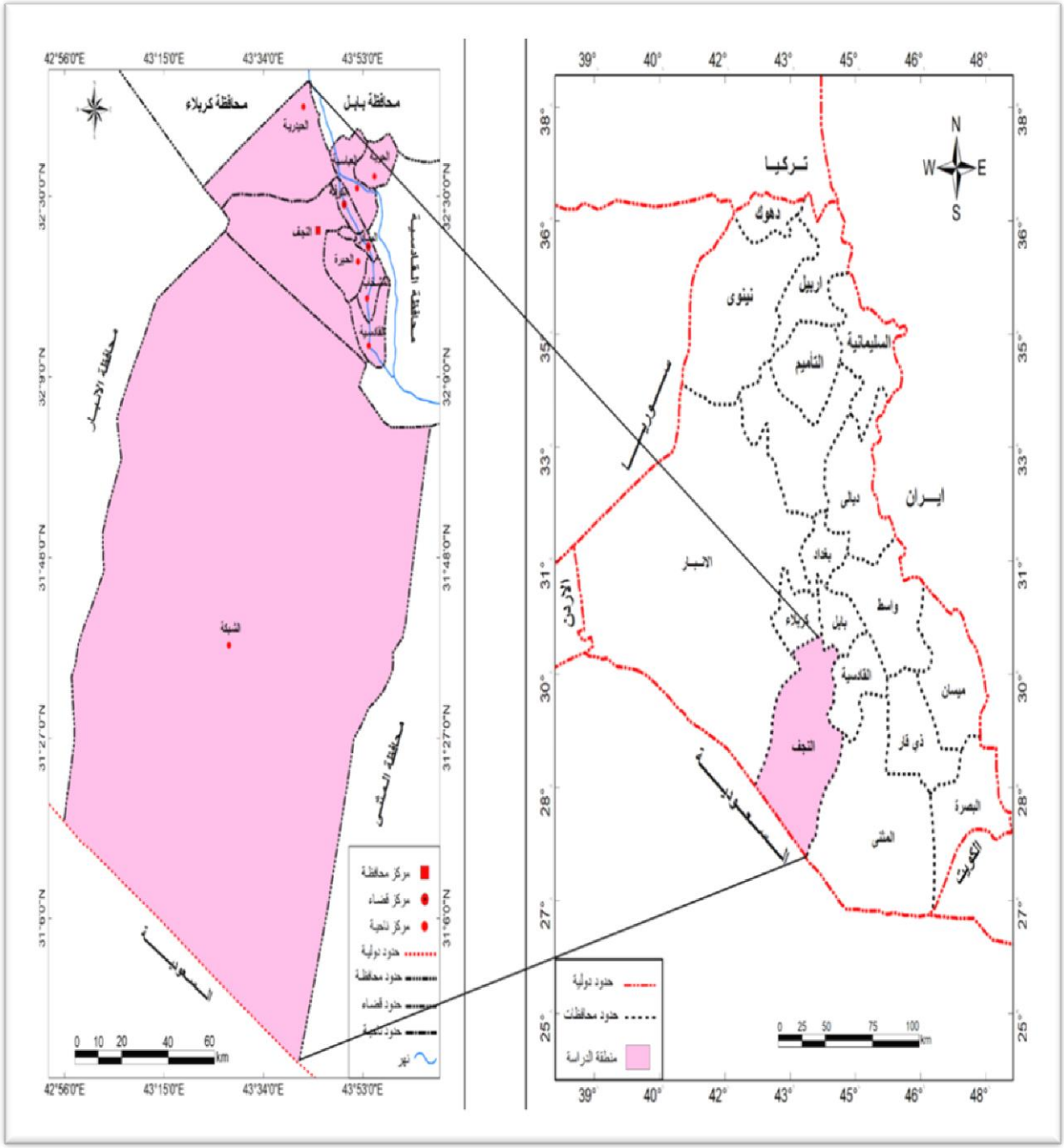

المصدر: جمهورية العراق، الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، بغداد، ٢٠٢٠م.

الخريطة (٢) الوحدات الإدارية لمحافظة النجف الاشرف

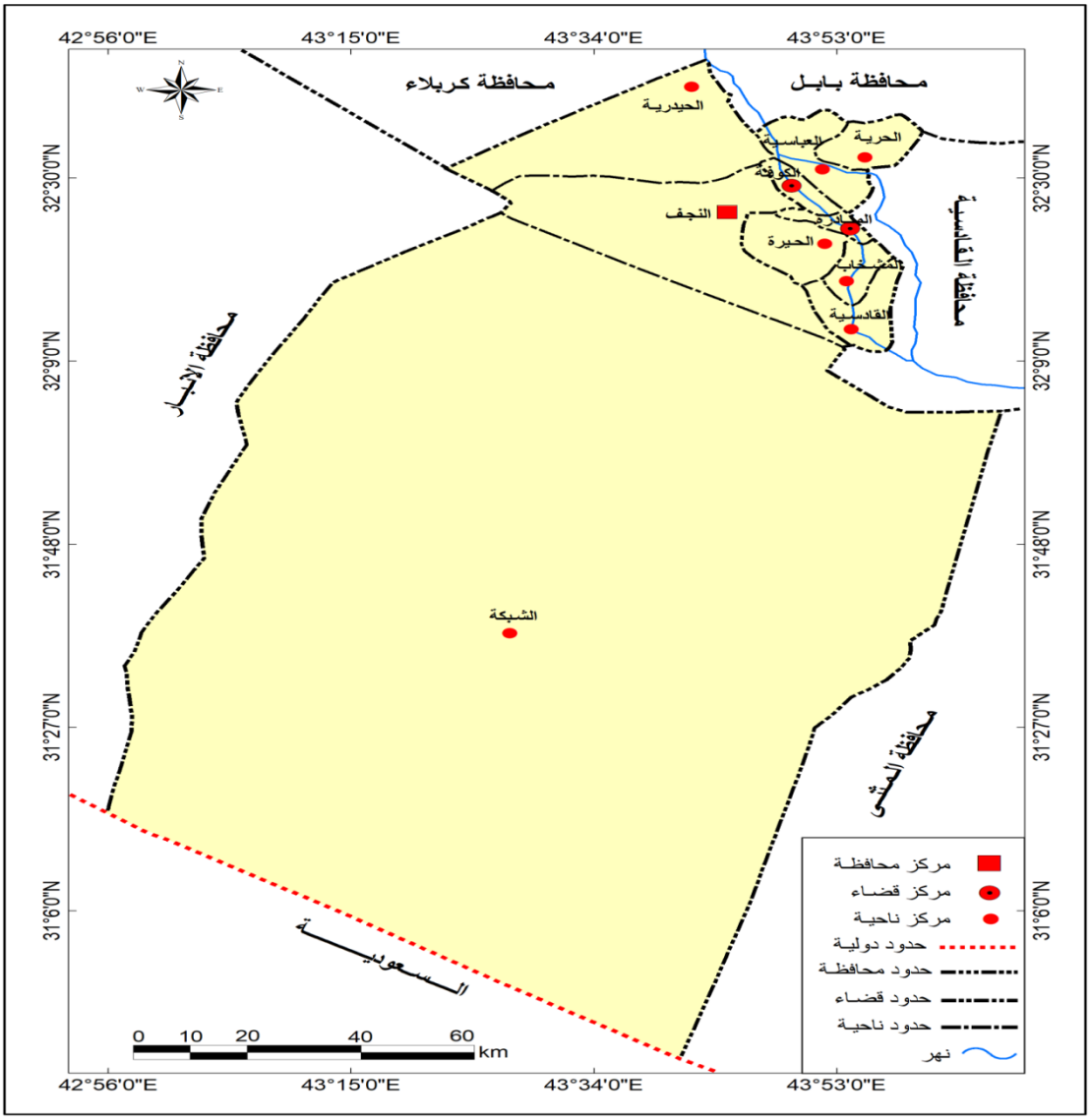

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة النجف الاشرف الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد، ٢٠٢١.

المبحث الأول

تمكين المرأة في قطاعات الدولة القطاع العام – القطاع الخاص

تعد المهنة هي نوع العمل الذي تقوم به المرأة بغض النظر عن النشاط او المجال الاقتصادي الذي تنتمي اليه. لاسيما ان هناك علاقة بين العمل وبنية المرأة الجسمانية، فضلا عن نوع العمل الذي تقوم به بسبب ارتباطها بمحافظة النجف الاشرف التي تحكمها العادات والتقاليد اكثر من الموهبة التي تمتلكها المرأة او حرية اختيار العمل الذي يناسبها، اذ نجد هناك العديد من النساء لهن القدرة على القيام بعدة اعمال او انها تمتلك مواهب تساعدها في تقوية

عمل معين وبعضهن الاخر يمتلك رأس المال لقيام مشروع اقتصادي الا انها لا تتمكن من القيام بذلك.

تعد المرأة العراقية عنصراً مهماً في الدولة ومورد بشري لا غنى عنه، وان مقياس تقدم او تخلف الدولة يكمن في مدى توظيف موارده البشرية في احتلال المناصب القيادية وتجسيد المصالحة الوطنية[١]، ويلحظ ان الكثير من النساء يفضلن العمل الذي يبقيها في البيت فضلا عن قلة المردود المادي على العمل الذي يدفعها للخروج خارج المنزل لساعات. هناك الكثير من السيدات اللاتي يمتلكن شهادات سواء جامعية او اعدادية الا انهن يفضلن العمل داخل المنزل فالكثير من النساء امتهنت حرفة الخياطة سواء ملابس نسائية او ملابس أطفال او خياطة عباءة النسائية اليدوية التي تتطلب مهارة عالية.

كما ان هناك الكثير من المهن ذات الاجر المنخفض مثل الصالونات المنزلية التي تلجأ اليها النساء لاسيما في الأعياد والمناسبات. فضلا عن مهنة القابلة المأذونة التي تعمل في بيتها في المناطق الريفية والتي تعد مهنة متوارثة من الجدة الى الام. ومهنة التدريس الخصوصي لاسيما في العطلة الصيفية خارج المؤسسة التربوية. وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ظهور صناعة الاكل المنزلي والتوصيل اذ تعتمد الكثير من السيدات الى اللجوء الى هذه المهنة لسد العجز المالي الذي تتعرض له الاسرة والتي لا تستطيع ان تسد حاجات المنزل خصوصا اذا كانت العائلة كبيرة او لديها أبناء في المدارس كما لا ننسى مهنة الخبازة في المنزل كل هذه المهن تلجا اليها السيدات لسد ما تحتاجه الاسرة في حال كان الدخل الشهري لرب الاسرة قليل او كانت المرأة هي المعيل الوحيد. فالمرأة اليوم هي امتداد لنساء الامس اذ عمدت النساء منذ القدم الى الاعتماد على قدرتها في العمل لتدبير معيشتها. اذ كانت النساء في السابق تعمل في مهنة الزراعة لأنها المهنة الوحيدة التي تستطيع المرأة ممارستها جنبا الى جنب مع الرجل. وبعد الانفتاح الاجتماعي والتحرر من القيود الاجتماعية من عادات وتقاليد واعراف منعت المرأة من العمل باعتباره عيب. استطاعت المرأة من الخروج الى العمل وتحررت طاقاتها وابدعت في مجالات عملها وأصبحت عنصر مهم لا يمكن الاستغناء عنه فهي اليوم المعلمة والطبيبة والباحثة الاجتماعية ونجدها في كل مرفق من مرافق الحياة وقد شهدت التطور والحداثة التي حصلت في الآونة الأخيرة والتي جعلت عمل المرأة جزأ لا يتجزأ من الحياة.

أولا: الخطط الداعمة لتمكين المرأة اقتصاديا في القطاع العام والخاص:

اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الخطط لدعم تمكين المرأة في المجال الاقتصادي من خلال مجموعة من الاجراءات التي تعمل على جعل المرأة صاحبة قرار في نمو المجتمع مما

يؤدي الى مساهمتها في بناء الدولة وقوتها ويجعل منها عنصر فعال وله دور مهم في المجتمع ومن هذه الإجراءات ما يأتي:[٢]

١.ترسيخ أسس النمو الاقتصادي.

٢.أنعاش القطاع الخاص.

٣.تحسين نوعية الحياة.

لقد سعت الحكومة العراقية للنهوض بواقع المرأة من خلال تفعيل دورها واعطائها الفرصة لدخولها مجال العمل واثبات نفسها باعتبارها نصف المجتمع ولولاها لما تعادلت كفة العمل في جميع الميادين والقطاعات لذا اهتمت الخطة التنموية الوطنية للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٤ بالمرأة واتخذت منها هدفاً استراتيجياً من أجل توفير مناخ التمكين لها، وحددت الخطة الواقع الاقتصادي للمرأة العراقي الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والحكومة العراقية ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، أن المرأة العراقية مازالت تواجه مشاكل كثيرة في مجال تمكينها وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولابد من تذليل الكثير من التحديات من اجل تسهيل وصولها الى نشاطات تجعلها تجني مزيدا من الدخل كعاملات وصاحبات مشاريع[٣] ، وفي نفس المجال أشار تقرير التقييم الاقتصادي التابع لوكالة التنمية الدولية أن بيئة الأعمال في العراق لا تؤدي الى تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة. [٤]

ولأجل تغيير الواقع الذي تعيشه المرأة سابقا والسعي الي تمكين المرأة وادخالها الى ميدان العمل وبالتالي تسهيل مهامها باعتبارها صاحبة مشروع معين سواء مشروع كبير او مشروع صغير، يجب وضع مجموعة من الخطط لإنجاح عملها و لتحقيق نجاح هذه الخطط يستوجب العديد من الاستراتيجيات منها:[٥]

١-الاستراتيجية الادارية: والتي تقوم على تجسيد الحاكمية والمسائلة والشفافية.

٢-الاستراتيجية الأمنية والقضائية: والتي تهدف الى ردع الفاسدين وتفعيل بعض القوانين التي تتلاءم معها.

٣-الاستراتيجية السياسية: والتي تعمل على نشر المبادئ الديمقراطية وترسيخها والعمل بها.

٤-الاستراتيجية الاقتصادية: وتهتم هذه الاستراتيجية بتحسين الدخول وتحقيق العدالة في توزيعها والتقليل من معدلات البطالة والفقر وتوفير بعض البرامج الوطنية التي تخدم هذا المجال.

ولإكمال نجاح الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات السابقة الذكر يتطلب في الوقت نفسه تطبيق مجموعة من الوسائل المهمة التي تعمل على تفعيل دور المرأة العراقية اقتصادياً منها:[٦]

١-توفير العديد من فرص العمل التي تكون لائقة مع المرأة ضمن بنود سياسة التشغيل الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ و ٢٠١٣-٢٠١٧ وذلك من اجل من أجل العمل على السعي لرفع مستويات التشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي الوصول الى الحد من الفقر الى النصف من عام٢٠١٧.

٢-بذل الجهود من اجل السعي الى رفع معدل النشاط الاقتصادي والتأكيد على تشجيع معدلات النمو التي بدورها تحفز التشغيل، مع الاخذ بالنظر وجوب مراعاة العدالة اثناء توزيع مردود التنمية بين كلا الجنسين.

٣-وضع بعض السياسات المهمة لاسيما لتنمية المرأة الريفية اقتصادياً وسياسيا واجتماعياً.

بذل الجهود من اجل تأهيل المرأة العراقية والعمل على إعدادها صحياً وتعليماً ومهنياً.

لقد جاءت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي بدورها عملت على تفعيل دور المرأة في مجال العمل ودخولها المنظومة التنموية مما أدى الى جعل وجود المرأة لا غنى عنه، كما أكدت الخطة أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة مازال قائما، فضلا عن أن القطاع العام أكثر استقطاباً لحملة الشهادات العليا بينما يجذب القطاع الخاص المستويات التعليمية المتدنية.[٧]

لأجل ذلك يجب أن تعتمد خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ على الواقع الذي يجب ان نعرفه وهو أن تمكين المرأة اقتصاديا يعد بمثابة عقد بين الدولة والمجتمع والسوق ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال، ففي محافظة النجف الاشرف تم التعاقد مع الخريجات في جميع الاختصاصات والوزارات اذ تم تحويلهن من العمل المجاني الى عقود بعد سنوات طويلة من تطوعهن للعمل بدون أجور و يجب الاخذ بالاعتبار مراعاة ضرورة أن تأخذ أسس خطة التنمية الوطنية بنتائج المسح الذي يجري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في العراق، لأجل معرفة ماهي مراكز القوة والضعف والعمل على تطبيق سياسات تخدم النوع الاجتماعي.

كما عملت الخطة الوطنية جاهدة على اتباع اقتصاد ينادي بضرورة عمل المرأة ويدعم المشاركة الاقتصادية، اذ كانت الخطة ترى ان الهدف من عملها هو زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة من١٤.٧% في ظل خطة التنمية الوطنية السابقة ٢٠١٠-٢٠١٤ ليصبح٣٠% في ظل الخطة التنموية٢٠١٣-٢٠١٧[٨] . ويتم ذلك عن طريق تطبيق سياسة تشغيل فعلية مع التأكيد على تفعيل دور القطاع الخاص. وبالفعل قامت الحكومة العراقية بتبني استراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة من ٢٠١٣-٢٠٣٠ ، باعتبارها احدى مدخلات ومراجع خطة التنمية. والذي قد

يضمن سياسة التنوع الاقتصادي والعمل على ضرورة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من اجل التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وبالتالي النجاح في الوصول الى نظام حكومي صحيح، كما عملت الحكومة على توزيع الاستراتيجية على مراحل متعاقبة.

من اجل تحقيق أهدافها من خلال هذه الخطة، وتضمنت المراحل ما يأتي:[٩]

١-مرحلة المدى القصير ٢٠١٣-٢٠١٧.

٢-مرحلة المدى المتوسط ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٣-مرحلة المدى الطويل ٢٠٢٣-٢٠٣٠.

ولا يقتصر ذلك على دور القطاع الخاص فقط وانما اعتراف القطاع الخاص والعام بدور المرأة واهميته في النشاط الاقتصادي، كما أكد المؤتمر الذي عقد حول تمكين المرأة في العراق لسنة ٢٠١٢، اذ اطلق مبادئ من اجل تمكين المرأة لتحسين شروط اندماج المرأة في العمل وتأكيد الاعتراف بأهمية دور المرأة في العمل. [١٠]بالنسبة لمحافظة النجف الاشرف هل من الممكن اطلاق التعينات للخريجات اللاتي تخرجن من سنين عديدة والاعداد في ازدياد مستمر وهل تستطيع الحكومة المحلية من توفير فرص عمل للنساء الخريجات او النساء اللاتي يعتبرن المعيل الوحيد لعوائلهن ؟ أسئلة كثيرة لا بد من جعلها في عين الاعتبار عند التخطيط.

ومن اجل تفعيل دور القطاع الخاص لابد من تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية الخاصة به وهي:[١١]

١-السعي في أنشاء نظام يعمل على استدامة عمل المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٢-العمل وفق مؤسسات فعالة ذات هيكلية تتميز بالنزاهة.

٣-العمل على دعم هذا القطاع من خلال تزويده ببيئة اعمال تساهم بدورها في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والانتقال الى اقتصاد السوق المفتوح والعمل على خلق فرص عمل كثيرة وعادلة تعمل على رفع المستوى المعاشي.

من المعروف أن القطاع العام هو القطاع الرئيسي في الدولة، إلا أن القطاع الخاص بدأ في توفير فرص العمل ومنح القروض التي تسهل وتساعد المشاريع الصغيرة وبدأ بخلق بيئة استثمارية مهمة على شكل أطار مؤسسي. يساعد في تمكين المرأة وتشجيعها على ممارسة دورها في صنع القرار ومن ثم يحقق تنمية شاملة.

وعلى نفس الصعيد، سعت الاستراتيجية الوطنية من اجل النهوض بواقع المرأة وعملت على تعزيز وتوفير فرص التنمية المكانية حضر– ريف وتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات والموارد المالية من الناحية الجغرافية مع مراعاة الاهتمام بالمرأة الريفية، بسبب ما تمتلكه من دور فعال وحاسم في تحقيق التنمية الزراعية والريفية مما يؤدي الى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ولهذا السبب عملت الحكومة العراقية على إقرار الاستراتيجية بشكل فعلي عام ٢٠١٤.

كما ان الواقع الاقتصادي في العراق يؤثر بدرجة كبيرة على تمكين المرأة من خلال نمط الإنتاج وطبيعة الأداء الاقتصادي، كما يلحظ في السنوات الأخيرة حدوث تغيرات كبيرة على واقع المرأة من الناحية الاقتصادية، اذ انتقلت من المشاركة في الأدوار التقليدية من خلال فاعليتها المهمة في النمط الزراعي او الرعي وانتقالها الى الأدوار غير التقليدية أي غير الزراعية، وقد تنوعت هذه الأدوار لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي كانت في السابق هي من حق الرجال فقط، وقد شاركت المرأة في كافة أنواع التخصصات والمهن مثل التعليم والطب والهندسة والصيدلة والإدارة المالية والقضاء والسياسة وغيرها من المهن الكثيرة التي ترتبط بالاقتصاد الحديث. ومن اجل تحقيق التمكين الاقتصادي الأمثل للنساء لابد من اشراك المرأة الريفية باعتبارها جزأ لا يتجزأ من المجتمع النسوي.

ومن اجل النهوض بواقع المرأة الريفية لابد من اتباع مجموعة من الوسائل و هي:[١٢]

١–بذل المزيد من الجهود التي تعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي وتزويدها بالمعلومات التي تساعدها في أداء دورها الفاعل في المجتمع من خلال الدورات التدريبية المكثفة والمتخصصة.

٢–العمل على تشجيع المرأة الريفية بتأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة ذات الدخل الجيد.

٣–تحديد نسبة مئوية من كل مشاريع الإقراض التي تتاح للمرأة والاستفادة من أي مبادرة زراعية.

٤–تنمية جميع المشاريع التي تزيد الدخل لاسيما للنساء الفقيرات اللاتي يعتبرن المعيلات الوحيدات للأسرة.

٥–اكتشاف المهارات اللازمة لإتقان بعض الصناعات والتي تعد كمصادر منتجة للدخل.

٦–العمل على تسهيل عملية الوصول لجميع الخدمات الزراعية وإتاحة الفرصة للحصول على المنح والقروض التي تساهم في نجاح عملها.

ثانيا: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقضاء على فقر النساء:

تعد المشاريع الصغيرة هي المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد لاسيما في الدول النامية، لما لها من دور فعال ومهم في تحقيق الكثير من الأهداف التي تعمل تنمية المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالنسبة للأفراد من جهة وللدولة من جهة اخرى، فهي تعمل على تنمية الصادرات وزيادة القيمة المضافة للخدمات والسلع وتعمل على دعم المشاريع الكبيرة وتنميتها الانتاج او مدخلات المشاريع الكبيرة فضلا عن خفض الانتاج من جانب. كما تعد احد الادوات الفاعلة التي تعمل على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، لكونها تمتاز بالأعداد الكبيرة والانتشار الواسع على كل المناطق سواء كانت متطورة او قليلة التطور. ان تقوية وتعزيز العمل الريادي للمرأة وتشجيعها على تأسيس المشاريع الانتاجية الصغيرة او تشجيعها لتمتلك بعض الاعمال الخاصة بها. وتعد المشاريع الصغيرة من انجح الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي. وذلك بسبب التأثير المباشر لهذه المشاريع لإيجاد فرص عمل لكافة افراد الاسرة ومن ضمنها المرأة، مما يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي لأنه يتيح الفرصة لربات البيوت ان يمتلكن مشاريع خاصة بهن ضمن مناطق سكناهن وهذا يساعدهن على ادارة اعمالهن من دون تقصير بمسؤوليات البيت والاسرة.[١٣] يلحظ ان في محافظة النجف الاشرف سعت الكثير من النساء الى المساهمة في بعض المشاريع بأسهم من ضمن المشروع بعضهن اتجه الى المدارس الاهلية والبعض الاخر من النساء اللاتي لا يملكن شهادة اتجهن للعمل في المولات والمحال التجارية والبعض اتجهت للعمل كمندوبة مبيعات على الانترنيت وغيرهن يعمل في مجالات متعددة سعيا منها للخلاص من الفقر وتوفير ما يلزمها من متطلبات الحياة.

المبحث الثاني

المجالات الضرورية التي تساهم في ازدهار مستقبل تمكين المرأة

أولا: المجال التعليمي:

تعد زيادة تخصيصات الاستثمار الموجه نحو التربية والتعليم في الموازنة العامة للدولة باعتباره اهم مجال في المجتمع وعلى عاتقه تقع مسؤولية ارتقاء المجتمع نحو الأفضل، مع مراعاة إعطاء حصة متميزة للريف بهدف إرساء أسس البنى التحتية للتعليم من خلال توفير المدارس والكهرباء والماء وغيرها من متطلبات، فضلا عن مستلزمات العملية التربوية والتي تعمل على رفع مستوى التعليم ونشره باعتباره الأساس في بناء المجتمع وتشجيع الاناث على الانضمام الى صفوف العلم مما يجعلها متمكنة وقادرة على مجابهة الفقر. كما انه لابد من إصلاح المناهج التعليمية وتطوير المهارات التدريسية، فضلا عن تهيئة فرص العودة الى

المدارس بالنسبة الى الاناث اللاتي تركن الدراسة بسبب الظروف القاهرة، ولابد من زيادة الوعي والثقافة من خلال الاعلام الهادف الذي يسعى الى الرقي بواقع المرأة، والعمل على مكافحة الامية والحد منها. ولا ننسى تفعيل دور منظمات المجتمع سواء كانت محلية او دولية والتي تدعوا لمناصرة المرأة وتمكينها في جميع المجالات وذلك من خلال تبنيها لبرامج تهدف الى بناء قدرات المرأة وتحليل الأهداف في مجال التعليم ومحو الامية كمركز صدارة في برامجها التي تتولاها، لأن التعليم اهم ركن من اركان تمكين المرأة ويساعدها على إزالة جميع العقبات التي تحول دون تمكينها، باعتباره يدمج كافة المجالات من الجوانب المختلفة للنهوض بالواقع النسوي.[١٤]

ثانيا: المجال الاقتصادي:

يتمثل المجال الاقتصادي ودوره في مجال تمكين المرأة من خلال الاتي:

١-منح القروض الميسرة وتنظيم دليل العمل لديهن ونوع المشروع الذي سوف تختاره المرأة وماهي الجدوى من اختياره سواء اقتصادي او اجتماعي وهذا يساعد النساء على تجاوز العديد من الصعوبات التي من شأنها تعرقل تنفيذ المشروع من مراحله الأولى مما يضمن حصولهن على دخل ثابت ومستمر، ولا يقتصر ذلك على النساء في المناطق الحضرية وانما يشمل النساء الريفيات أيضا، وبذلك تصبح النساء من عاطلات عن العمل الى نساء عاملات ومشاركات في مجال النشاط الاقتصادي، فبالنسبة للنساء اللاتي يسكنن المناطق الحضرية باستطاعتهن فتح الكثير من المشاريع دون التقييد، اما بالنسبة للنساء الريفيات بإمكانهن فتح مشتل زراعي صغير او مكان للاهتمام بالشتلات ومع مرور الزمن تحويله الى معارض خضراء ويمكن من خلال ذلك فتح دورات تدريبية وإقامة برامج تشجع النساء على تطوير عملهن من خلال تعرفهن على الأسس الصحيحة في الزراعة وطرق تكاثرها.[١٥] في محافظة النجف الاشرف يجب التوسع في منح القروض للرعاية الاجتماعية والقروض على تعمير المحلات فضلا عن القروض التي تمنح للمشاريع من اجل تشجيع النساء على العمل ومساعدتها للرجل في تحقيق الرفاهية ورفع مستوى الدخل لأسرتها.

٢- السعي من اجل وضع خطط فعالة من اجل تنشيط الاستثمار وذلك بتوفير القروض بدون فوائد لاسيما النساء اللاتي يرغبن بالقيام بمشاريع استثمارية مع مراعاة تقسيم العمل الذي ينادي على تقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة.

٣- السعي لتعديل نظام الاستهداف لصالح النساء في شبكات الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال التصدي لظاهرة تزايد اعداد الارامل واعداد المعيلات الوحيدات لأسرهن والعمل على

تخفيض مستوى الفقر. ويجب التركيز على المشاريع التي بدورها تعزز بناء القدرات المالية للنساء والسعي لاستثمار مشاريع مدرة للدخل.

٤- تقديم الدعم اللازم الذي يؤدي الى تشجيع النساء لاسيما اللاتي يعملن لحسابهن الخاص ومساعدتهن في الحصول على القروض وتسهيل الإجراءات للحصول على الاتمان والخدمات الأخرى.

٥- السعي لتجنب الازدواجية في التداخلات الحكومية من خلال دمج مفهوم النوع الاجتماعي في اعداد الموازنات العامة وموازنات المؤسسات الحكومية، وتطوير السياسات التي تخص الاقتصاد والخطط والبرامج التنموية لتضمن حقوق وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

٦- مساعدة النساء وتطويرهن لاسيما الشابات في مجال المشاريع الصغيرة فضلا عن تخصيص قطع أراضي لهن وتطويرهن من خلال دورات تخصصية وإقامة مشاريعهن على الأراضي التي تخصصها لهن الدولة بدلا من اقامتهن في البيوت كما هو معروف في الكثير من المشاريع والاعمال الخاصة بالنساء، والعمل على تبني هذه المشاريع الصغيرة والتشجيع على تطويرها.[١٦]

ثالثا: المجال السياسي:

ويشمل المجال السياسي مجموعة من الأمور منها: .[١٧]

١-يجب على الدولة ان توفر مؤسسات تنصف وتؤهل مراكز الايواء لاسيما النساء اللاتي يتعرضن للانتهاك في حقوقهن، فضلا عن تقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية وهذا كله يقع على عاتق الدولة،

٢-القيام بأنشاء مراكز للتعليم والتدريب للمرأة وتشجيعها لكي تتولى القيادة واعداد المرأة لمراكز القرار.

٣-التأكيد على تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الوارد في التشريعات، من خلال ضمان ان يكون للمرأة ما للرجل من حق في جميع المجالات.

٤-تعديل جميع المواد الدستورية والقانونية التي تتعارض مع مبدأ المساواة، ولابد من تشريع بعض القوانين التي من شأنها حماية المرأة من العوز والحرمان، ويحفظ حقوقها ويساعد في تأهيلها.

الاستنتاجات:

١-لاتزال نسبة مشاركة المرأة العراقية في المجال الاقتصادي متدنية.

٢-وجود الكثير من التحديات التي تتعرض لها المرأة وفي مقدمتها الوضع الامني وغياب القانون وتعطل البنى التحتية وعدم المساواة بين المرأة والرجل.

٣–لا تزال المرأة محكومة بالعادات والتقاليد التي تكون ذات أثر سلبي على تمكين المرأة اقتصاديا.

٤–يبين الوضع الديموغرافي في العراق ان نسبة الاناث تفوق نسبة الذكور وهذا بدوره يتطلب تبني الاجراءات اللازمة والسياسات الفاعلة للاستثمار الامثل لرأس المال البشري.

٥–ان تزايد اعداد النساء في مراكز صنع القرار يساهم في عملية تمكينها اقتصادياً لتطالب مستقبلاً بأن تكون المشاركة امامها مفتوحة في جميع المجالات..

المقترحات:

١–ان يتم نشر الثقافة الاكاديمية وذلك للحد من الاعراف والتقاليد التي تعيق حركة المرأة مما يؤثر سلباً في بناء الدولة ويجب اتباع الاسس العلمية الصحيحة وفق النهج الاسلامي والعلمي في التنشئة الاجتماعية.

٢–العمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وذلك من خلال اعداد استراتيجيات خاصة للحد من الفقر والبطالة والامية وعدم المساواة ضد المرأة.

٣–ان تكون هناك استمرارية للمرأة بممارسة حقوقها لتكون عملية تمكينها وسيلة وغاية تسهم في بناء الدولة.

٤–يجب ان يقدر دور المرأة في استدامة التنمية لأنها تمثل عنصراً وشريك في التنمية وتهيئة الاجواء المناسبة لتثبت نفسها في الحياة الاقتصادية وفي مراكز صنع القرار.

٥–من الضروري تعزيز دور القطاع الخاص ليكون بيئة داعمة لتمكين المرأة في النجف الاشرف.

الهوامش:

.1يوسف عمر الغزال، واقع المرأة الليبية في الثقافة السائدة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٢ ، الطبعة ٢٥٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص١٣٤.

٢.جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٣–٢٠٣٠، مسودة أولية،٢٠١٣، ص٣٧.

٣.البنك الدولي، تقرير تقييم المناخ الاستثماري،٢٠١٢.

٤.برنامج تجاره التنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقييم الاولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،٢٠١٢، ص٧٥.

٥.سوزان روز وآخرون، الفساد والحكم العواقب – الاصلاح، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٣، ص٥٧.

٦.هبة الليثي، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٩.

٧.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، ص ٦٦.
٨.زهراء محمد حسن، تمكين المرأة اقتصاديا في العراق: مشكلات–ممكنات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٢٧.
٩.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص٦.
١٠.المعهد العالمي للأمم المتحدة، مجموعة من الإرشادات الدولية لتوجيه القطاع الخاص في العالم بشأن كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع ،٢٠١٢.
١١.جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق، مصدر سابق، ص١٤
١٢.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق ، ٢٠١٤، ص٢.
١٣.اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٧٤.
١٤.سميرة الجبوري، المرأة وفقر التمكين، بحث منشور على الموقع الالكتروني، http;//w w w. ahewar. Org, debat, show. Art. Asp?aid=322093sldvm
١٥.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، تقرير التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٢، ص ١٤.
١٦.نبيل جعفر عبد الرضا، اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، بحث منشور، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١١، ص١٢.

المصادر:

1.الغزال، يوسف عمر، واقع المرأة الليبية في الثقافة السائدة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٢ ، الطبعة ٢٥٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.
٢.جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٣-٢٠٣٠، مسودة أولية،٢٠١٣.
٣.البنك الدولي، تقرير تقييم المناخ الاستثماري،٢٠١٢.
٤.برنامج تجاره التنمية الاقتصادية في المحافظات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقييم الاولويات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،٢٠١٢.
٥.روز، سوزان وآخرون، الفساد والحكم العواقب – الاصلاح، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٣.
٦.الليثي، هبة، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، القاهرة، ٢٠٠٨.
٧.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧.
٨.حسن، زهراء محمد، تمكين المرأة اقتصاديا في العراق: مشكلات–ممكنات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٩.المعهد العالمي للأمم المتحدة، مجموعة من الإرشادات الدولية لتوجيه القطاع الخاص في العالم بشأن كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع ،٢٠١٢.
١٠.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق.

١١.اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، ٢٠١٠-٢٠١١.

١٢.الجبوري، سميرة، المرأة وفقر التمكين، بحث منشور على الموقع الالكتروني، http;//w w w. ahewar. Org, debat, show. Art. Asp?aid=322093sldvm

١٣.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، تقرير التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٢.

١٤.عبد الرضا، نبيل جعفر، اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، بحث منشور، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١١،

1.Al-Ghazal, Youssef Omar, The Reality of Libyan Women in the Mainstream Culture, Journal of the Arab Future, Year 22, 250th Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1990.

2.World Bank, Investment Climate Assessment Report, 2012.

3.USAID Provincial Economic Development Trade Program, Assessment of Current and Projected Economic Priorities in Iraq, 2012.

4.Rose, Susan et al., Corruption and Governance Consequences – Reform, Eligibility for Publication and Distribution, Jordan, 2003.

5.. 6. Al-Laithi, Heba, Challenges of Measuring Poverty in the ESCWA Region, Cairo, 2008.

6.Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2013-2017.

7.Hassan, Zahra Mohammed, Women's Economic Empowerment in Iraq: Problems-Potentials, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Administration and Economics, Mustansiriyah University, 2012.

8.United Nations Global Institute, a set of international guidelines to guide the world's private sector on how to empower women in the workplace, market and society, 2012.

9.. Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2013-2017.

10.Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Rural Women's Reality in Iraq.

11.Jordanian National Commission for Women's Affairs, National Report on the Advancement of Jordanian Women Towards Justice, Participation and Equality, 2010-2011.

12.Al-Jubouri, Samira, Women and Poverty Empowerment, a paper published on the website, http;//w w w. ahewar. Org, debat, show. Art. Asp?aid=322093sldvm.

13.13.Ministry of Planning, Central Organ, Report on Progress and Challenges on the Path to Achieving the Desired Targets of the Millennium Development Goals, 2012.

14.Abdul Reza, Nabil Jaafar, Mechanisms of Economic Empowerment of Iraqi Women, Published Research, University of Basra, Faculty of Administration and Economics, 2011,